

## الملكية وصلاتها بالعمل

للدكتور محمد غلاب

### تقديم

لا ريب أن معضلة الصلات بين الملكية والعمل هي في هذه الآونة الحاضرة تعتبر من الجوانب الأساسية في المسألة الاجتماعية الكبرى ، ولهذا يجب علينا أن نعتي بهذه الصلات عناية فائقة فندرس نواحيها المختلفة دراسة تحليلية عميقة لاندفع فيما زوايا مظلمة تسمح للفرضين بأن يعطادوا في المساء الذكر على حساب العلم والاجتماع والإصلاح ، أو نذر فيها جزئيات غامضة تخدع السطحيين فتدفعهم إلى التخبيط في هذه المشكلة الخامة التي قد يتوقف عليها مصير كان الأمة بأسره . ولا جرم أننا إذا وفقنا إلى إيضاح هذه المشكلة وإبانه طبيعة الحرب التي تشمل البعض الآن لئيبها بين العمل والملكية وكشف مصدرها الحقيقي وتحديد العلاقات الاجتماعية بين هذين الجانبين الجوهريين من جوانب العمران ، فإننا نؤدى بذلك واجبنا نحو مجتمعا الذي نشعر بأنه يضطرب في خضم هذه الأحداث المسانجة التي لا يكاد أحد يعرف كيف يضع لها قاعدة مطردة أو يثمر لها على ضابط مستقر .

غير أنه ينبغي لنا أن نبدأ هذه الدراسة بنظرة تاريخية عاجلة نرى أنها ضرورية لأنها ستكثرتنا من استنباط ملاحظات هامة . وإليك هذه النظرة .

### ( ١ ) العمل

شاهد المرء منذ عهد الجماعات البدائية وظائف معتبرة من الأعمال النبيلة التي يحوطها الدين بسياج احترامه ، ويرعاها المجتمع بعنايته ، وهو يشاهد إلى جانبها مهمات أخرى لفظتها الدين ونبذها المجتمع فصارت تنظر بعين الاحتقار والازدراء . ومن هذه الطائفة المهيمنة الأعمال اليدوية على العموم ، فانها كانت منذ تلك العهود ولا تزال إلى اليوم في أكثر البيئات تزوج تحت تير هذا الاحتقار المؤسس على الأوهام البدائية ، وسر ذلك فيما يبدو ، هو أن الأعمال بطبيعتها قد انقسمت منذ البدء إلى طائفتين متعارضتين ، إحداهما طائفة الأعمال التي ينتجها المرء بمحض اختياره وينتطف نحوها بدافع من ذوقه الطبيعي وبإله الفطري والتي تساهم في تكوين حياته العقلية والعملية . والأخرى طائفة الأعمال التي تفرضها القوة أو تقضى بها الضرورة القاهرة والتي من شأنها أن تفتقد الفرد شخصيته كغاية وتحوله إلى وسيلة . وهذا كاف في أن ينظر إليها الأولون نظرة دنيا تحط بالتقدير وتترك بالشأن ، ولذلك كانت الأعمال اليدوية في عصور الرق متعمورة على الأرقاء ولم تكن معدودة ضمن شؤون المجتمع ، إذ أن السيد لم تكن لهم حقوق اجتماعية ولا قانونية ولا سياسية .

وفي العصور الإقطاعية لم تكن أحوال الزراعة أحسن كثيرا من أحوال الأرتاء ، بل كانوا يكادون يشبهونهم في أكثر الشؤون ، وكانت تبعيتهم للأرض توشك أن تكون رفا ، ولم يكن لهم من الحقوق سوى قدر ضئيل يختلف ضيقا وانحدارا باختلاف قسوة السيد لمولى ورحمته . أما الأجزاء في عصرنا الحاضر ، فإن لهم أكل الحقوق القانونية والسياسية ، وهم يستمتعون - ولو نظريا - بأوسع معاني الحرية . ولكن الذي ينقصهم هو أنهم لا يملكون وسائل إيتاجهم ، وهذا يلجئهم إلى أن يفرجوا أنفسهم بدافع الضرورة لمن يمكنهم هذه الوسائل .

على أنه مهما يكن من الأمر ، وسواء أمثك العهل أدوات أعمالهم أم لم يملكوها ، فإن تقدم الإنسانية قد دفع القوادين الاجتماعية من جهة ونبه النقابات وعصبيات الحرف من جهة ثانية إلى القيام بعملية قوية ضد تلك الأوصاف الخاطئة التي تزدري الأعمال اليدوية ولا تهدرها حق قدرها . إلا أنه لا يزال من الأمور البقيية المعمول بها أن العمل بوجه عام يعتبر في إنتاج الثروة جانيا من عوسا خاضعا ، إنه لا يبدو العامل الأجير كونه مستمدا وليس له أى حق فيما ينتجه ، ولا أى سلطان على إدارة شؤونه إذا استئدينا الذراعى الفنية المحضة التي تستلزم رقابة رئيس العمال أحيانا . ولا شك أن هذه الحالة - وهي فقد العامل كل حق وكل سلطان على عمله - تزيد وتتضاعف كلما عمت الآلات الميكانيكية ، لأن جميع النواحي العلمية والأساليب المنظمة في العمل تتطلب معرفة لا تزال فوق مستوى العامل اليدوي . ومن هذا نشأ الفرق بين ذلك العامل وبقية العمال الآخرين ، إذ أن هؤلاء جميعا يجدون أنفسهم في أعمالهم على اتصال قوى بالأماسى أو بالخصائص الإنسانية فهم كقوى الإدراك والتفاهم والشعور . أما العمال اليدويون فهم مقصورون دائما على تلقى الأوامر التي يجب عليهم تنفيذها بدون مناقشة والتعليقات التي ينبغي اتباعها بلا تفاهم . ومما لا ريب فيه أن هذا الجانب الشائك يعتبر الآن من أشد جوانب العمل صعوبة وأكثرتنا مدعاة إلى التأمل وأعظمتها فوزا بمجهودات المصلحين وعناياتهم .

### (ب) الملكية

تعتبر الملكية - من حيث هي حتى الامتلاك الشرعى - مبدأ عاما أقرته الجماعات البشرية ووضعت له حدودا ينتهى عندها كما وضعت للأعدوان عليه جزاءات رادعة وعموبات قاسية ، وهو لهذا لا ينظر إليه على أنه من الأحداث المادية ، بل من الأوضاع الاجتماعية التي أنشأها الإنسانية عند ما كونت أولى جماعاتها ، ورحمتها منذ البدء بكل أنواع الحماية الشرعية والفقوسم لندنية ، وقد استمر العمل بهذا المبدأ سائدا في جميع الأزمان والظروف حتى إبان الثورات التي هي مجال الفوضى ومرتع الحمجية والانضطراب . ومن آيات ذلك أن الثورة الفرنسية التي حسب الناس في عصرها أنها ستجتاح الأخضر واليابس قد أعلنت في مقدمة حقوق الإنسان أن الملكية حق مقدس ومبدأ لا يس .

والآن ، فلننظر التطورات التي تعاقبت على الملكية في مختلف العصور فغيرت وجوهها ، وبدلت ألوانها دون أن تمس جوهرها .

كانت الملكية في طفولة الإنسانية الأولى وعهودها البدائية المتوحشة حقا عاما للقبيلة ، فهي وحدها التي كانت تمك كل شيء ، دون أن تفرض وجودا للأفراد . كما أشرنا إلى ذلك في أحد فصولنا السالفة .

ولما ارتقت الجماعة بعض الشيء تابعها الملكية في تقدمها ، فنجزأت تميزوا بسيطا ، إذ أصبحت مقصورة على ذوي الامتيازات كالمالوك والسادة الموالى ورؤساء الأسر ، وكانت تنقل من هؤلاء امتيازين إلى خلفائهم بطريق الوراثة . ولما ازداد رقي الجماعة نال مبدأ الملكية - كغيره من المبادئ الاجتماعية - حظا من هذا الرقي ، فأصبح عاما يمكن أن يشمل جميع الأفراد . بلا تمييز ولا تفریق ، ورأت المجتمعات لزاما عليها أن تعترف به كحق إنساني لا يختص به فرد دون فرد . ومن الوسائل التي سلكتها الجماعات لتعميمها أنها زحزخت وسائل انتقالها عن المطلقة إلى النسبية ، تخففت الوصية مثلا لتقاوم بها سلطان الميراث المطبق الجامد .

على أنه ليس معنى هذا أن طرائق الملكية العامة البدائية قد امتحنت أمام هذا التطور الذي رفق من شأن الفرد ومنحه ملكية خاصة ، كلا فإن تلك الصور الأولية لا تزال باقية ، أو قل : إنها عادت إلى الظهور من جديد في ثوب حديث وتحت عنوان عصري خلاب تزينها ملامح الحكومات والمنافع العامة ، بل إن بعض الأنظمة الجديدة قد عادت أذراجها إلى الوراثة فاحتضنت شيئا من هذه الأساليب القديمة أو استغلتها لصالح الجماعات كالكليات القبايل والجمعيات التعاونية وما إليها من الشركات التي ينتفع الكل بتجارها دون أن يملكها شخص معين على نحو ما كانت منافع الكليات شائعة بين أفراد القبيلة في العصور البدائية سواء بسواء .

وقصارى القول في كل ما تقدم أن الملكية أساس دام في المجتمع ، وأن الجماعات التي الآن قد نظرت إليها على أنها حتى مقدّس قد منح جميع الامتيازات التي ترتبط بالسيادة ، وأن العمل يبدو - كما كان منذ عهد بعيد - كأنه شيء ثانوي ليس له ما للملكية من الحقوق القضائية والقدسية الاجتماعية .

والآن بما يحذر بالملاحظة في هذا الشأن ، هو أنه لا ينبغي التحدث عن الملكية كما لو كانت نظاما جامدا ذا صورة محددة لم تتل منها تطورات الزمن ، إذ أنها في حقيقة الأمر قد ارتدت صوراً مختلفة ، وبدت في مظاهر متباينة ، وأنها ستبدو في غيرها وغيرها تبعا لتقلبات الظروف والأحوال . ولا ريب أن فهم هذه التطورات على حقيقتها والاستعداد لتقبل نتائجها هما اللذان يبرهان لنا الوسائل الضرورية لإدراك تلك المشكلة الخطيرة القائمة الآن ، والتي يرتفع حولها كل هذا الضجيج والهيجاج من أروق دعاء العدالة الاجتماعية ، وأصوار أنصار الكرامة

الإنسانية الذين قد يندس بينهم من ذوى الأعراس الخاصة والمنافع الشخصية من يعظم خطر دعاتهم ويهدد كيان المجتمع بالقوضى ولاضطراب .

تلك المشكلة هي الصورة التي تبدو فيها الملكية في هذا العصر ، لأن النظرة الدقيقة في تلك المجادلات المحترمة الآن بين المذاهب الاجتماعية تظهرنا على أن طيبها لم يستعمل حول الملكية ذاتها ، بل حول الأنظمة التي تحددها وتسيرها ولا سيما ناحية معينة منها هي التي تفتق اليوم بال النقابات وتنتزع من صدورنا صرخات الشكوى والألم وتدفع من بين أضلاعها تنهدات التظلم والحمرة ، ومجملها أن العمال لا يملكون الأدوات والآلات التي يعملون بها والتي هي ضرورية لحياتهم . وسبب ذلك أن إنشاء المصانع الكبرى يحتاج الى أموال طائلة ، وهذا يقتضى أن تكون تلك المصانع بقضها وقضيفضها ملكا لمن يدفعون هذه الأموال ، وذلك بدوره يؤدي الى تركيز الثروة أى آلات الإنتاج وثمارها فى أيدي عدد قليل من الرأسماليين ، وهذا يجعل العمال فى حالة تكاد تشبه العبودية .

غير أن أنصار الرأى المعارض وهو مبدأ الملكية الشخصية يؤيدون فكرتهم بكل ما أوتوا من قوة ويبررنها بثلاث دعائم اجتماعية قوية لا يمكن أن تستغنى عنها أو عن إحداها أية أمة من الأمم البدائية ، بله الأمم الراقية التي ضاقت المدنية حاجاتها الماسة الى هذه الدعائم الثلاث ، فووق أنها ضرورات طبيعية ، وهى دعائم الحرية والعمل والمنفعة الاجتماعية . وهاك تفصيل تبريرهم الملكية الفردية بهذه الدعائم :

### ( ج ) مبررات الملكية الخاصة

#### ١ - دعاية الحرية :

كثيرا ما أبرز الباحثون الاجتماعيون الملكية الفردية فى صورة نتيجة حتمية من نتائج الحرية ، بل فى صورة شرط أساسى من شروط وجودها ، إذ أنه مما لا ريب فيه بتانا أن النظام الذى يدعى la prise au tas وهو ما يقضى على الفرد بالحرمان من كل ملكية شخصية ويركز كل الثروة فى يد الجماعات ، يتمى بإخضاع الأفراد إخضاعا تاما لسلطان الكل العام ، وبالتالي ينتهى الى نوع من أنواع العبودية التي تقضى على أبسط مبادئ الحرية الشخصية وتتناحل عناصر كل استقلال فردى ، وتقتل روح الذاتية والاعتقاد على النفس فى الأفراد قتلًا تاما وتحولهم الى مسامير فى آلة المجتمع الكبرى .

ولا جرم أنه إذا انحطت الأجزاء الى هذا الحد تبمها الكل الذى يتألف منها ، والويل كل الويل لجماعة أو أمة فقد أفرادها كل شخصية حتى الشعور بالاستقلال الذاتى الذى هو من أساسيات حقوق أدنى الكائنات الحية ، فضلا عن الإنسان البدائى به الإنسان الراقى .

على أن هذه الحرية تؤيد مبدأ ملكية العقارات والمنقولات والأعمال وبراءة الاستهلاك وما إليها من موضوعات الملكية الخاصة ، وهي كذلك تتمتع هذا المبدأ في المصانع والمعامل فتطالب منه هذه بتقييدها وتعضد العمل في إلحاحهم على وجوب امتلاكهم وسائل الإنتاج التي يعملون بها لكي لا يكونوا هم أيضا أرقاء للرأسماليين من أصحاب المصانع ، إذ لما كانوا كثيرهم من أفراد المجتمع الذين يجب العناية بهم ، فقد يجب أن نسلك بإزائهم نفس السبيل التي سلكتها بإزاء الآخرين وننظر من عبوديتهم كما نظرنا من عبودية ذريهم ، لأن المبادئ الحقة لا تعرف الاستثناء خصوصا وأن عدم تملك هذه الوسائل يجعل العامل متعلقا بصاحب المصنع لكسب قوته مهودا - بعد العبودية المادية - بنحارة عبودية الفكر والاعتقاد .

ولكن لما كان من غير الممكن أن يملك كل عامل وسائل إنتاجه ، فقد بقي هذا النظام سيفا مسلولاً على عتق الحرية لما له من النتائج التي بينها آنفا . ولقد انتهز الاشتراكيون هذه الفرصة السانحة لاستغلال ذلك الموقف في التشهير بمبدأ الملكية الخاصة والتعريض بأنه إن كان يخدق الحرية في المواقف التي رأيناها فإنه في المصانع والمعامل الكبرى يقف حجر عثرة في وجه تلك الحرية المزعومة التي يتشبع لها حيناً ويحاربها حيناً آخر . وهم يرون أن المخلص الوحيد من مائة صفة الحرب ، أو الوسيلة الناجمة لتحقيق استقلال كل فرد هي في تعميم ملكية ما تستل عليه هذه المصانع من وسائل الإنتاج بين الجميع هيئة مشتركة .

#### ٢ - دعامة العمل :

كما برر أنصار الملكية الخاصة مبدأهم بالحرية بروه أيضا بالعمل ، فأعلنوا أن الملكية إذا كانت تبدو في هذه القناعة فذلك لأنها ثمرة من ثمار الجهود الشخصية ، وهذا يجعلها كأنها مبنية بن ذات الفرد عنها ، وهذا الاتفاق يصيرها جزءا من حياته له نصيبه من قداسها التي لا مشاحة فيها ، ولا شك أن هذا منطق عملي له قيمته وله اعتباره ، وهو الذي يندد سهامه إلى تلك الفكرة السطحية التي ترى توزيع الثروات حسب الحاجة لا حسب الجهود الخاصة ، ويرميها بالفسف الاجتماعي ، وبأنها تريد أن ينعم الكسالى والمعاطلون على حساب العامرين النشطاء .

ولكن خصوم مبدأ الملكية الخاصة يردون على هذا المنطق بأنه من العسير بدرا إثبات أن كل ملكية هي نتيجة الجهود الشخصية لاسيما وأن التوازن لا تعتبر العمل من الأسس المؤدية بطريقة مباشرة إلى الملكية مادام أن العامل ليس له أي حق في إنتاجه . وكما لو اشتراكيون عنان المنطق لمصلحة مذهبهم بإزاء دعامة الحرية ، فقد لوء هنا أيضا نزعوا أنهم يطعنون على امتلاك الرأسماليين آلات الإنتاج لأنهم يرون فيه سلب جزء من ثمار إنتاج العمل ظاهرا ، لأن مجرد امتلاك تلك الآلات مع ركود ملاكها وتضلوعهم لا يتيح لهم اقتسام ثمار العامرين الكاديين .

ولسا ندرى كيف يتجاهل أنصار هذا الرأى مبدأ توظيف المال أو استغلاله وماله من أثر فعال فى الشؤون الاقتصادية ، بل كيف يتجاهلون أنه لولا ذلك المال الذى اشترى به آلات الإنتاج لبقيت تلك الأيدى العاملة مشلولة مفقودة الإثمار قدما تاما .

### (٣) دعامة المنفعة الاجتماعية :

تعد هذه الدعامة أقوى الحصون التى تحتمى وراءها الملكية الفردية عند ما تصد جميع المهاجمات التى يوجهها اليها خصومها . و الحق أن التاريخ والوقائع الملموسة لا يزالان يظهر لنا على أن الملكية الخاصة كانت ولا تزال أنجح وسيلة بل هى العنان الحيوى الوحيد لاستغلال الثروة ، وهى الباعث الأعظم فى تشييط الإنتاج ، ولولاهما لكان ذلك الإنتاج معدوما أو خاملا على أقل تقدير . ومع ذلك فهذه الدعامة كما بقىها لانهاام الحصوم الذين يطعنون عليها كما طعنوا على غيرها إن حقا وإن ما طالا . وبجمل هذه المطاعن أن الملكية الخاصة ليست أفضل الأنظمة لتحقيق المنفعة الاجتماعية فى جميع الحالات ، لأن المالك مفتطور على التفكير فى مصلحته الخاصة أكثر من تفكيره فى المنفعة العامة . ومن آيات ذلك مثلا أن المنفعة الذاتية قد تتطلب منه قطع أشجار غابة على حين تقضى المصلحة العامة ببقائها ، أفلا ترى أنه يبادر إذ ذاك باجتثاثها دون أى انشغال بما عدا فائدته الذاتية ؟ لا شرت أن هذه جرئية بسيطة من مئات الجزئيات التى تتعارض فيها المصلحتان الخاصة والعامة ، فيرجح فيها نظام الملكية الشخصية الأولى على الثانية مخالفا بذلك طبائع الأشياء ، بل متباينا مع العناصر الأولى للحكمة التى تقضى ترجيح الكثرة على القلة .

ولا ريب أن فى هذا النقد شيئا من الوجاهة ، وقد اعترف به أنصار مبدأ الملكية الشخصية ففرضوا على الملاك أن يقدموا المنفعة العامة على مآفهم الخاصة ، وأعلنوا أن هذه الخطوة هى الرسالة الوحيدة التى تحتفظ للملكية بشرعيتها ، لأن أساس الشرعية الاجتماعية هو إنتاج منفعة الجماعة ، وهذا التطور الذى اتخذت الملكية سبيله فى العصور الحديثة قد نخرج بها عن كونها حقا مطلقا جامدا وحولها من بعض الوجود الى وظيفة اجتماعية مرنة . ومن أمثلة ذلك التطور وتلك المرونة أن الحكومات إبان الحروب تدم الملاك الاقتصار على زراعة نوع معين من الحبوب أو بتقديم قدر محدود من إنتاج ملكيتهم لتموين الجماعة فيقطعون ذلك طائعين مختارين ، وإن كان ظاهر هذه الأوامر يدل على القسر والاجبار . والذى يلجئ الحكومات إلى سلوك وسائل القوة فى مثل هذه الظروف هو شعورها بوجود الأنايية فى بعض النفوس ، ولهذا نحن نرجو أن يحل اقتناع هذا الفريق بوجود تقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة محل الأحكام العسكرية حتى لا يكون هناك سبيل الى الطعن على الملكية الفردية من خصومها .

### خاتمة :

والنتيجة من كل هذا هي أن الملكية الخاصة بوسائل الإنتاج قد تمتت شرعية في الحدود التي تلبي فيها ضرورات الحياة الاقتصادية للجماعة ، بمعنى أنها لا تعتبر حتما جازما إذا سيادة مطلقة غير قابلة للاستثناء ، بل يجب أن تخضع ككل الحقوق الأخرى لنظام مشفوعة الجميع .

على أن اعترافنا بشرعية هذه الملكية لا ينبغي أن يسد السبل في وجه المستقبل ، إذ أنه من الممكن أن تنشأ أنظمة أخرى للملكية كما نشأ نظام ملكيات الشركات المجهولة الأسماء أو الجمعيات التعاونية ، وأنه من الممكن أيضا أن هذه الصور الجديدة هي التي تحل هذه المشكلات الاجتماعية العويصة التي يقيمها بعض الطوائف في وجوه البعض الآخر ، فتنشأ منها البغضاء والعداوات التي تفرق بين بني الإنسان ، بل بين أبناء الوطن الواحد .

وأخيرا يجب علينا أن ننمى في أنفسنا العقلية العلمية إلى جانب العقلية العدمية لكي نفهم تلك التدرجات البطيئة التي يأمر بها التطور الاجتماعي ونعرف ما نحن مدينون به للماضي ، ولنجذر على الأخص من تلك الانقلابات الفجائية التي لا تنتج إلا الاضطراب والدمار ، والتي يدعو لها طلاب الاستفادة الذين يتكلمون باسم العلم وهم منه خالو الوفاض ، ويهتفون بحياة العدالة الاجتماعية وهم لا يعنون إلا بمنافعهم الفردية<sup>(١)</sup> .

الدكتور محمد غلاب

أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين

(١) أنظر المصادر الآتية في هذه المسئلة :

E.—Darkheim—Division du travail social. Charles Side—Cours d'Economie politique.

A.—Sandy—Utilite sociale de la propriété individuelle.

Vande velde—le Collectivisme et l'Evolution inustrielle.